

السودان

يوغم المجلس العسكري و«**قوى الحرية والتغيير**»، اليوم، بشكك نهائي.

على الإعلانات الدستوري والوثيقة

السياسية، بحضور شخصيات وروءاء

من الدول المجاورة. توقيع يفترض أن

يهدد لإعلام المجلس السيادة في اليوم

التالي. ومم بعده مجلس الوزراء، لتنطلق

عجلة المرحلة الانتقالية في السودان.

وفيما يشهه البعض من أن يُحدِّد رئيس

الوزراء عن الأهداف التي وضعتها قيادة

الحراك، يتساءل آخرون بما ستحملة الأيام

المقبلة للسودانيين

الخرطوم - مه علي

حسّمت قوى «إعلان الحرية والتغيير» مرشحها لرئاسة الوزراء بعد توافقها على الخبر الاقتصادي، عبد الله حمدوك، ليدبر دفة العمل التنقيذي في البلاد خلال الفترة الانتقالية الممتدة لثلاث سنوات وثلاثة أشهر، فيما لم يحسم المجلس العسكري ولا التحالف المعارض ملف الترشيحات للمجلس السيادة الذي يمثل سيادة الدولة خلال الفترة نفسها، ومثلما التزم الصوم عن التصريحات الإعلامية طوال أيام فترة الحراك الشعبي، بقي رئيس الوزراء المرشّح على صمته حتى بعد إعلان ترشيحه رسمياً، إذ لم يصدر عنه أي تصريح بقبول الترشح أو رفضه، وبحسب القيادي في «قوى الحرية والتغيير»، محمد ناجي الأصم، فقد أبلغ حمدوك باختياره لمنصب رئيس الوزراء، ما يقتضي عودته إلى البلاد خلال أيام، وعلى رغم غيابه عن المشهد المحلي، إلا أن الرجل الموجود في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا يحتلّ بقبول شعبي عريض، تكوّن منذ رفضه

تونس

الزبيدي ضدّ الشاهد: الصراع على إرث قائد السبسي

بعد قبوله هيئة الانتخابات ترشّحه،

اعلن وزير الدفاع المستقيل، عبد

الكريم الزبيدي، لمس خمسة وعود

سيعمل عليه تنفيذها في حال

وصوله إلى رئاسة الجمهورية، تحمّل

تشابهها كبيراً مع عهود كان الرئيس

الراحل، الياجي قائد السبسي، قد قدّمها

قبل انتخابه عام 2014

حبيب الحاج سالم

تشهد المسيرة السياسية لعبد الكريم الزبيدي قفزات متسارعة. يوم وفاة رئيس الجمهورية في 25 تموز/ يوليو،

كأف الرجل، بوصفه وزيراً للدفاع، تنظيم الجنازة الرسمية الأولى من ناحية الحجم والمكانة منذ إعلان الجمهورية فضت ترتيبات الجنازة كما حُطّ لها، وتركت في العموم انطباعاً إيجابياً لدى الناس، لكن في الأثناء كانت تجري لدى الكواليس تحضيرات لورثة الفقيه. بينما كان الرئيس الراحل يُوجِّع إلى مثواه الأخير، بدأ الأجداد إعداد لحظة ترشيح الزبيدي لخلافته. على عمل. خُلت في مواقع التواصل الاجتماعي صفحات مملّة للفرض، وبدأت وسائل إعلام هذه القطيعة تتجاه خلق رأي عام مساند. ارتكزت الحملة في التحرك في اتجاه خلق رأي عام مساند. ارتكزت الحملة في بدايتها على «خصال» مقترضة لدى الزبيدي، أبرزها

تولّي حقيبة المالية والاقتصاد في حكومة رئيس الوزراء، معزز موسى، إيمان حكم الرئيس مخلوع، عمر البشير.

ومن المنتظر أن يُحسم ملف ترشيحات المجلس السيادة من قِبَل قوى «الحرية والتغيير» خلال أقل من 24 ساعة. إذ إنه وفقاً لإعلان الدستوري، يجب تعيين المجلس السيادة في 18 آب/ أغسطس الجاري، أي بعد يوم واحد من التوقيع على الاتفاق النهائي، وفي أعقاب حلّ المجلس العسكري. ويقول القيادي في التحالف المعارض، خالد عمر، لـ«الأخبار»، إن «التشاور ما زال مستمراً داخل هياكل قوى الحرية والتغيير للتوافق على مرشحي المجلس السيادة، وسيُعلن المرشحون حال التوافق عليهم». ورشحت تسريبات عن اختيار كل من حسن شيخ إدريس عن «قوى نداء السودان»، وصديق تاور عن «قوى الإجماع الوطني»، وقُدوى عبد الرحمن علي طه عن «التجمع المدني»، ومحمد حسن التعايشي عن «تجمع المهنيين السودانيين»، ومحمد الفكي

”

من المنتظر أن

يُحسم ملف ترشيحات المجلس السيادة خلال أقل من 24 ساعة

“

سليمان عن «التجمع الاتحادي»، وفي هذا الإطار، بدأ لافتاً دفع «تجمع المهنيين» بمرشحه على رغم إعلانه عدم المشاركة في هياكل السلطة خلال الفترة الانتقالية، والاحتفاء بالدور الرقابي، ويرى مراقبون أن «قوى الحرية والتغيير» أعتمدت في ترشيحاتها على مبدأ تمثيل كل أقاليم السودان، وقد تكون البية الاختيار هذه هي التي دفعت «تجمع المهنيين» إلى تقديم المرشّح التعايشي الذي تعود جذوره إلى إقليم دارفور.

في الأثناء، خرجت تسريبات من المجلس العسكري تؤكد ترشيح أعضائه الخمسة – رئيس المجلس عبد الفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، والفريق شمس الدين كباشي، والفريق صلاح عبد الخالق، والفريق ياسر العطا – لشغل حصته في المجلس السيادة. لكن هوية العسكري الذي سيتولى رئاسة الأخير لم تحسم بعد بحسب مصادر مطلعة، كذلك فإن أمر المرشح الـ11 في «السيادي»، الذي من المفترض أن ترشّحه «قوى الحرية والتغيير»، ويوافق عليه العسكر، لا يزال معلقاً. وتعتف لجنة خماسية، أغلب أعضائها من هيئة التدريس في جامعة الخرطوم، على دراسة الترشيحات التي يدفع بها التحالف بالمور الرقابي، ويرى مراقبون أن مجلس الوزراء، حيث تكفي إشارة صغيرة لعمل المرشح أو انتمائه في أي مرحلة من مراحل حياته العملية للنظام السابق للدفع به خارج دائرة الترشح.

في سياسة المصالح الوطنية على النظام العالمي».

وعلى الرغم من أن مهمة اختيار رئيس الوزراء مُنحت للتحالف المعارض، إلا أن قطاعات كبيرة من الشارع تحسّى من أن يُحدِّد رئيس الوزراء عن الأهداف الموضوعة ضمن «إعلان الحرية والتغيير». لكن حاج حمد يعتقد أن الفرصة لا تزال سانحة أمام «قوى الحرية والتغيير» خلال الفترة الانتقالية، إذ لم تتشغّل بالوظائف، ووثّقت علاقتها بالشارع، وأحكمت القبضة على أجهزة إنفاذ القانون، التي تحب تقوية أجهزة إنفاذ العدالة حتى تُلزم الأولى بقوانينها، وتقلل بالتالي من تأثيرها في السياسة. ويستدرك بأنه «كان على قوى الحرية والتغيير اعتماد مبدأ الشفافية في الترشيحات، وأن يُسمى المرشحون قبل وقت كافٍ للشارع حتى يطمئن، ويمنحها هي معياراً عالياً من الثقة لدى الشارع».

المقابلة

المقبل لن تكون سهلة. فهناك عدد من الملفات الشائكة التي تنتظره، أبرزها الملف الاقتصادي، حيث تعاني البلاد من ارتفاع في معدلات التضخم، بالإضافة إلى ندرة في الوقود، والفساد المستشري في كل مفاصل الدولة. ويرى المحلل السياسي، حاج حمد، في حديثه إلى «الأخبار» أنه «يجب على الحكومة المقبلة نقل الاقتصاد على وجه السرعة من اقتصاد الصادرات إلى اقتصاد الأمن الغذائي، ودعم القطاع الزراعي، وخاصة منتجي الذرة، وذلك للخروج من شبكة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي». ويعتقد محللون أن شخصية حمدوك، ذات الأبعاد الدولية، ستخدم المرحلة المقبلة، ولا سيما أن حجم الديون الخارجة على البلاد فاق الـ50 مليار دولار. وفي هذا الإطار، يرى حمد أن «فئة المؤسسات الاقتصادية الدولية في شخص حمدوك مهمة في المرحلة المقبلة، لكن يجب أن تكون سياسته الخارجية حاسمة مع الدول الكبرى، وأن يُقدّم في سياسته المصالح الوطنية على النظام العالمي».

وتناقض تحليلك للواقع الاجتماعي الجزائري مع التصورات السائدة عامة، والتي تستند إلى مفهوم «العشائر» لفهم الديناميات الداخلية لهذا البلد. وقد أسهم غموض النظام السياسي الجزائري في انتشار ذلك المفهوم، في محاولة لاستيعاب هيكله السلطة السياسية وتفاعلاتها. ما هو تحليلك للنظام السياسي الجزائري والمقوى التي تُشكّله؟ إن مصطلح «العشائر» غير ملائم ومخارع في هذا السياق. في الواقع، يتعلّق الأمر بصراع النفوذ ما بين أجنحة النظام، كما هي الحال في الدول الأخرى. وتعني كلمة «عشيرة» الأسرة الممتدة، وهي مجموعة قائمة على روابط الدم، في حين أن أجنحة السلطة الجزائرية التي تتصادم حالياً كانت قد تشكلت تاريخياً وفقاً للمنطق السياسي لا على أساس صلة الدم. سوء استخدام مفهوم «العشيرة» يظهر احتقار المثقفين والمواطنين المستبخدمين من البية صنع القرار للعبة السياسية التي يسيطر عليها الجيش. لكنه يظهر في الوقت نفسه فكرة سائدة بين المراقبين الأجانب على وجه الخصوص، وهي أن الجزائريين لا يستطيعون العمل بشكل جماعي خارج الإطار الديني أو روابط الدم، وهذا مفهوم خاطئ.

إن التعرّف في الأنثروبولوجيا السياسية في الجزائر كفيل بالكشف عما حدث في السلطة أثناء صراع النفوذ داخلها، يشمل النظام السياسي في هذا البلد، كما في أي مكان آخر، قطاعاً رسمياً وقطاعاً غير رسمي. ولا يتميز الوضع الجزائري فقط بسيطرة القطاع غير الرسمي إلى حدّ كبير، فهذه كانت حال نظام القذافي في ليبيا مثلاً، بل يكون الأول الأول يخضع لنقليد الجماعة. الأظروحة التي أدفع عنها منذ ثلاثين عاماً هي أن أساس النظام الجزائري هو «الجماعة»، وكما أوضحت في كتابي «الحكومة البربرية»، فإن جدال الجماعة التقليدية لم يكن يوماً مبنياً على التنافس بين العشائر، ولكنه مرتبط بالمنافسة بين الصوف، وهي أحزاب بدائية تجاوزت روابط الدم والقرابة وسبب وجودها سياسي بحت. والنزاعات الكبرى التي تندلع من وقت إلى آخر داخل السلطة الجزائرية تكون بين الصوف وتتمحور حول المصلحة السياسية، كالخلاف الذي اندلع بين رئاسة الجمهورية، ومخلّ ردّ فعل على حالة الإحباط التي واجهها بعد دخوله في صراع مع رئيس الحكومة. صاحب الصلاحيات التنفيذية الأوسع.

بتقديم هذه النقاط الخمس، يضع عبد الكريم الزبيدي نفسه ضمن «وارثي» الرئيس، لكن الأهم من ذلك، إعلانه ارتداده عن جزء، مهم من الأسس التي قامت عليها النعابة الأولية له، والتي تدور حول صورته مرشحاً لتوافقياً. الآن لم يعد الزبيدي تكتونقراطياً محايداً، بل دخل صراعات السياسة من بوابة إرث قائد السبسي، معم في جراً معاداة الجمهوريين، وخلق حالة استقطاب معهم المغارّة هنا، أن الزبيدي، على عكس الرئيس الراحل، عمل وزيراً بدموره بالعصرين السابقين. تعهد قائد السبسي قبل انتخابه بكشف المسائل ناتها، وقد استقبل حينها عائلي الضحيتين كجزء من حملته، وعمل على موضوع «الجهاد العنفي في البلاد، ولم يكن له قطّ موقف علني معارض لهم.

هيو روبرتس

المتخصّص في شؤون شمال أفريقيا

لم تنجح السلطة في الجزائر في إحداث

انقسام بين العرب والبربر

الحراكُ ينبذ الأحزاب. والأخيرة تريد

الاستفادة منه لتجديد نفسها

■ يتناقض تحليلك للواقع الاجتماعي الجزائري مع التصورات السائدة عامة، والتي تستند إلى مفهوم «العشائر» لفهم الديناميات الداخلية لهذا البلد. وقد أسهم غموض النظام السياسي الجزائري في انتشار ذلك المفهوم، في محاولة لاستيعاب هيكله السلطة السياسية وتفاعلاتها. ما هو تحليلك للنظام السياسي الجزائري والمقوى التي تُشكّله؟ إن مصطلح «العشائر» غير ملائم ومخارع في هذا السياق. في الواقع، يتعلّق الأمر بصراع النفوذ ما بين أجنحة النظام، كما هي الحال في الدول الأخرى. وتعني كلمة «عشيرة» الأسرة الممتدة، وهي مجموعة قائمة على روابط الدم، في حين أن أجنحة السلطة الجزائرية التي تتصادم حالياً كانت قد تشكلت تاريخياً وفقاً للمنطق السياسي لا على أساس صلة الدم. سوء استخدام مفهوم «العشيرة» يظهر احتقار المثقفين والمواطنين المستبخدمين من البية صنع القرار للعبة السياسية التي يسيطر عليها الجيش. لكنه يظهر في الوقت نفسه فكرة سائدة بين المراقبين الأجانب على وجه الخصوص، وهي أن الجزائريين لا يستطيعون العمل بشكل جماعي خارج الإطار الديني أو روابط الدم، وهذا مفهوم خاطئ.

وقد جمعت الحركة بين المطالبة بالهوية الأمازيغية وأفكار سياسية استعارها أعضاؤها (باغلبيتهم من منطقة القبائل) من «أسطورة القبائل» التي طوّرتها إدارة الاستعمار «المنحازة للقبائل»، في القرن التاسع عشر. تتصحر الفرضية الأساسية لهذه الأسطورة حول أن أبناء القبائل لم يكونوا مسلمين حقيقيين، وأن نظامهم المُثّر للاعجاب الممثل في نوع من «الحكم الذاتي» القروي كان علماً ما نوعاً ما. وقد شجع هذا الأمر التيار البربري بين القبائل - وهو ليس إلا تياراً واحداً من بين عدة تيارات - على اعتبار أن الدولة الفرنسية قدمت نموذجاً من الحداثة السياسية، وبالتالي فإن إضفاء الطابع الديمقراطي على الجزائر يفترض ظهور العلمانية (RCD) الحزب السياسي المنحدر من حركة البربر في عام 1989، والذي تميز بمعارضته للإسلاميين ودعمه للخط المتشدد العسكري الاستصصالي خلال التسعينيات.

■ صعود التيار المطالب بالاعتراف بالهوية الأمازيغية، ونجاحه في انتزاع التنازلات السياسية من السلطة. والنور

”

لا شيء يؤكد ان عمل

أحزاب القبائل يزعم

السلطة فعلا

“

يتخوف، أستاذ تاريخ شمال أفريقيا والشرق الاوسط في جامعة تافنس في

بوسطن، عاصمة ولاية ماساتشوستس الأميركيّة، هيو روبرتس. من تكرار ستاريو

الفترة الواضحة بين عامي 2001 و2003، عندما تمكنت السلطة في الجزائر

من الانتصار على «حركة المواطنين» في منطقة القبائل، مرّد مخاوف مؤلّف

كتاب «حكومة البربر: نظام القبائل في الجزائر ما قبل الاستعمار»، هو أن السلطة

الحالية تنتهج أساليب مماثلة لما أتيم آنذاك، خصوصا للاحية محاولتها جرّ الحراك

إلى تاييد خرائط طريقه غير دستورية، بعدما أضحت هي – في مقارفة مثيرة

للسخرية من وجهة نظر روبرتس – من المحاصمت بصرّوة عن الدستور

أجرتها لينا كوش



التصفّ في الأنثروبولوجيا السياسية في الجزائر كفيل بالكشف عما حدث في السلطة (أ ب)

المهم الذي يلعبه في النزاع الحالي، كلها عوامل تستدعي التفكير في قدرته على فرض نفسه كمكوّن بنيوي في المشهد السياسي الجزائري، ما هو تحليلك؟ لقد نجح التيار البربري، الحركة الاجتماعية التي تطالب بالاعتراف الرسمي بالأمازيغية وبلغتها، «تمازيتغ»، في توسيع نفوذه في الجزائر منذ فترة طويلة. فقد تم الاعتراف بالأمازيغية في الجزائر خلال المرحلة الدستورية لعام 1996، كما بلغة «تمازيتغ» كرعاة وطنية في عام 2002، ولغة رسمية في عام 2016، وإذا كانت الحكومة قد حاولت أخيراً قمع المحتجين الحاملين للراية الأمازيغية للتسبب في انقسام في صفوف الحراك الشعبي من أجل الثقافة والديمقراطية» باستبدال سياسة مناهضة للجيش بسياسته المناهضة للإسلاميين، في حين أن «جبهة القوى الاشتراكية» التي لطالما كانت معارضتها لا تتناقض مع الولاء للدولة والابتراف عن النزعة البربرية، أعادت طرح مطالبها القديمة بإنشاء جمعية تأسيسية، ولم تشرح كيف ومن سيتمكن من إنشاء جمعية كهذه في الظروف الحالية، ولا كيف ينبغي أن يكون الدستور الجديد الذي سيصاغ خلال هذه الجمعية متميّزاً عن الدستور الحالي.

لا شيء يؤكد أن عمل أحزاب القبائل يزعم السلطة فعلاً. وهنا يمكن أن نطرح سؤالاً مهماً: هل بشكل قانونياً يهما على ضوء إصدار دستور عام 1989،

والذي أصبح الآن موضع تساؤل وشكّ، كما علمنا تذكر علاقةهما المنبسطة مع الحراك الشعبي، التشيبهة بملاقاتيها التي لا تقلّ التباساً مع الاحتجاجات الشعبية التي تلت الربيع الأسود في منطقة القبائل عام 2001. الحراك الحالي هو حصيلة تقليد وطني يرتكز على الرفض التام للأحزاب السياسية، سواء كانت واجهات للسلطة مثل حزب «جبهة التحرير الوطني» وحزب «التجمع الوطني الديمقراطي»، أم أحزاباً معارضة لا تعتبر إلا عن معارضة يسمح بها